A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

SCP/32/6
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 17 أبريل 2020

اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

الدورة الثانية والثلاثون
جنيف، من 7 إلى 10 ديسمبر 2020

أحكام قانون البراءات التي تسهم في النقل الفعال للتكنولوجيا، بما في ذلك كفاية الكشف

وثيقة من إعداد الأمانة

1. اتفقت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (اللجنة)، في دورتها الحادية والثلاثين المعقودة في جنيف في الفترة من 2 إلى 5 ديسمبر 2019، على أن تواصل الأمانة تجميع المعلومات عن أحكام قانون البراءات التي أسهمت في النقل الفعال للتكنولوجيا، بما في ذلك كفاية الكشف. وبهذا الشأن، تبادلت الدول الأعضاء ما لديها من معلومات وخبرات، لا سيما أثناء الدورتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين للجنة المعقودتين في شهري ديسمبر 2017 ويوليو 2018، على التوالي، وإضافة إلى ذلك، أُحيلت الوثائق SCP/29/6 وSCP/30/8 وSCP/31/7 التي تتضمن تجميعاً لمعلومات إضافية عن هذا الموضوع إلى الدورات التاسعة والعشرين والثلاثين والحادية والثلاثين للجنة، المعقودة في ديسمبر 2018 ويونيو 2019 وديسمبر 2019 على التوالي.

2. وتحذو هذه الوثيقة حذو الوثائق السابقة التي تناولت هذا الموضوع من حيث الأسلوب. وتُقدّم هذه الوثيقة على أساس كل بلد على حدة، موجزاً للمعلومات الواردة من الدول الأعضاء، استجابة للتعميم رقم C. 8940 المؤرخ في 10 يناير 2020.[1] ولا تتضمن هذه الوثيقة الأحكام القانونية الخاصة لقانون البراءات فحسب، بل لقانون نقل التكنولوجيا أيضا، فضلاً عن الأدوات والبرامج والمبادرات العملية، التي تستند إلى تلك الأحكام القانونية أو تعزز استخدامها.

[1] تتاح كل المعلومات الواردة من الدول الأعضاء على: https://www.wipo.int/scp/en/meetings/session_32/comments_received.html.

3. وفيما يتعلق بالأحكام القانونية لقانون البراءات في حد ذاتها، وردت الأحكام التالية في تبليغات الدول الأعضاء: كفاية الكشف؛ وترخيص حقوق البراءات ونقلها؛ وتخفيض الرسوم، وتنظيم وكلاء البراءات، وحقوق الملكية الفكرية باعتبارها ضمانات وآليات تحفيز الترخيص الطوعي (على سبيل المثال ترخيص الحقوق).

الجزائر

4. وُضعت آليات مؤسسية وتنظيمية على المستوى الوطني من أجل إضافة قيمة إلى نتائج البحث العلمي. وشُرع في استخدام حاضنات الأعمال في عام 2009، وتم تمتين دور الوكالة الوطنية لتعزيز البحث العلمي. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم سن قوانين جديدة بشأن اتجاه البحث العلمي وبشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة في عام 2015 في تحسين الوضع العام.

5. ويلعب المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية دوراً حاسماً في تلك الآليات من خلال إذكاء الوعي بضرورة احترام حقوق الملكية الفكرية. وفي هذا السياق، تشكل الشبكة الوطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار منصة لتبادل المعلومات والمساعدة التقنية بهدف تعزيز الابتكار. وحتى الآن، قام المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية بإنشاء 78 مركزاً لدعم التكنولوجيا والابتكار في الجامعات والشركات والحاضنات ومراكز البحث والكليات ومعهد تسريع الشركات الناشئة.

الأرجنتين

6. ينفذ المعهد الوطني للملكية الصناعية سلسلة من الإجراءات التي تساهم في نقل التكنولوجيا بشكل فعال، على النحو المبين أدناه.

(أ) يجوز لأصحاب البراءات استخدام منصة المعهد الوطني للملكية الصناعية لتسجيل رغبتهم في ترخيص براءاتهم.

(ب) يجوز لأي شخص يرخص حق الملكية الفكرية تسجيل العقد المعني والحصول على أرباح من ذلك خاضعة للضريبة. ويشكل ذلك طريقة لتحفيز الترخيص الطوعي والنقل الفعال للتكنولوجيا.

(ج)وفقاً للقانون الأرجنتيني، يجب أن تكشف طلبات البراءة عن الاختراع بشكل واضح وكامل بما يكفي ليتمكّن شخص يتمتع بمهارات في المجال من إنجازه. وإذا لم يُستوف ذلك الشرط، فلن يكون الاختراع قابلاً للحماية بموجب براءة.

(د) ستتمتع الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد والجامعات العامة الوطنية أو الإقليمية والمنظمات غير الربحية بتخفيض بنسبة 50 في المائة من الرسوم المفروضة.

(ه) لتحسين جودة وكلاء البراءات، تمت مراجعة التدريب اللازم للحصول على الترخيص المعني. ويقدم خبراء المعهد الوطني للملكية الصناعية الدورة في جزأين: جلسات عن بعد عبر منصة أكاديمية الويبو وجلسات حضورية في مقر المعهد. كما تتاح دورات وحلقات عمل لوكلاء الملكية الصناعية لمواكبة تطورات القانون المعمول به.

إكوادور

7. تتوخى المدونة الأساسية للاقتصاد الاجتماعي للمعرفة والإبداع والابتكار العديد من الجوانب المتعلقة بالأحكام القانونية التي تعزز نقل التكنولوجيا والاستخدام الاستراتيجي لحقوق الملكية الفكرية من أجل تعزيز تطوير العلوم

والتكنولوجيا والابتكار وتحويل أنظمة الإنتاج في إكوادور. كما أنها تعزز تدفق المعلومات ونقل التكنولوجيا بين الجهات الفاعلة في النظام الوطني للعلم والتكنولوجيا والابتكار ومعارف الأسلاف.

8. وعلى وجه الخصوص، يرد تعريفا "مراكز نقل التكنولوجيا" و"مؤسسات البحث العامة" في المادتين 23 و24 على التوالي. كما تنص المادة 24 على أن جميع معاهد البحث العامة يجب أن يكون لها هيكل ولوائح تمكنها من العمل بشكل مناسب فيما يتعلق بالبحث والتطوير التكنولوجي ونقل التكنولوجيا.

9. وتنص المادة 81 على أن نقل التكنولوجيا يشمل أنشطة نقل المعارف والتقنيات والعمليات التكنولوجية التي تمكن من تطوير المنتجات أو العمليات أو الخدمات. كما يشمل اتفاقات تعاقدية من قبيل تأكيد صحة المفهوم، والتحقق من صحة التكنولوجيا، ونقل حقوق الملكية الفكرية، وترخيص الملكية الفكرية، وعقود المعرفة العملية، وتدرب اليد العاملة الوطنية وتوظيفها. ويُدرج نقل التكنولوجيا كشرط في مجال المشتريات العامة للسلع، والمصنفات، والخدمات، بما في ذلك المشورة، والعقود الاستثمارية، وغيرها من أصناف المشتريات التي تجريها الدولة، باستثناء الطلبات المبررة حسب الأصول، بناءً على السياسة الموضوعة لذلك الغرض. وفي عمليات من هذا القبيل، قد توضع مؤشرات ومعايير تأهيل خاصة لمقدمي العروض الذين يعتزمون قطع التزامات أكبر لنقل التكنولوجيا بناءً على المنهجية التي تحدّدها الحكومة لذلك الغرض.

10. وبالإضافة إلى ذلك، وفقًا للحكم العام 28 بشأن تكوين الكفاءات الوطنية على نقل التكنولوجيا، يمكن أن تنطوي الدورات الدراسية أو البرامج الأكاديمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي على إعادة إنتاج الاختراعات المحمية ببراءات أو استخدامها مرة أخرى.

11. وعلاوة على ذلك، يُعد الكشف الكافي عن الاختراع في طلب البراءة مهم لنقل التكنولوجيا (المادة 280 من المدونة الأساسية للاقتصاد الاجتماعي للمعرفة والإبداع والابتكار). ويضمن ذلك الكشف إمكانية إنجاز الاختراع من قبل شخص يتمتع بمهارات في المجال.

12. وتعترف اللوائح التنظيمية في إكوادور بنقل التكنولوجيا على أنه آلية لتعزيز البحث وإتاحة الفرص لتطوير النظم الإيكولوجية للمعارف والابتكار، وهي مسؤولية تقع على عاتق وزارة التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وتتولى الدائرة الوطنية لحقوق الملكية الفكرية مسؤولية تعزيز نظام البراءات، وتشترط الوضوح وكفاية الكشف في طلبات البراءات التي تُستلم كمساهمة في نقل التكنولوجيا على الصعيد الوطني.

فرنسا

13. تنص المادة L.612-5 من قانون الملكية الفكرية على شرط الكشف الكافي، بما في ذلك إيداع المواد البيولوجية. ويؤدي الافتقار إلى الكشف الكافي إلى إبطال البراءة (راجع المادة L.613-25).

14. ويعمل المعهد الوطني للملكية الصناعية على وضع إجراءات مهيكلة وتقديم الدعم المستمر لضمان إتاحة تدريب مهني للجهات الفاعلة في مجال البحث والابتكار. وبالإضافة إلى أهداف التوعية والتدريب الدائمة تلك، يدعم المعهد الوطني للملكية الصناعية بشكل خاص الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعادة ما يتم التعامل مع القضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا كجزء من زيارات الشركات، والتقييمات الأولية للملكية الفكرية، وبرنامج الدعم المالي للشركات الناشئة والشركات

في مجال الملكية الفكرية (المعروف بالفرنسية باسم برنامج "Pass PI")، والدورات التدريبية الرئيسية، وخدمات البحث في وثائق البراءات. كما قام المعهد الوطني للملكية الصناعية بصياغة ونشر المواد المتعلقة بعملية البحث والنقل التعاونية.

(أ) بهدف مساعدة المخترعين ورواد الأعمال على إحراز تقدم في مشاريعهم، نُظمت اجتماعات شخصية وسرية مع خبراء من المعهد بالإضافة إلى استشارات قانونية مجانية مع مستشاري الملكية الفكرية أو المحامين المتخصصين. وتهدف تلك الجلسات، المجانية والمتاحة عند التعيين، إلى تقديم المستوى الأساسي من المعلومات.

(ب) يأخذ التقييم الأولي للملكية الفكرية في الحسبان جميع أدوات الملكية الصناعية التي يمكن حشدها داخل الشركة من خلال تضمين العقود والتراخيص والبحث عن المستندات وشراء/بيع الأدوات التكنولوجية. ويتيح التقييم الأولي للملكية الفكرية تحديد مسارات العمل وتحديد الخبرات داخل الشركة لتنفيذ سياسة الملكية الفكرية المتوخاة. ويتيح ذلك التقييم توضيحاً للجهات الفاعلة والتكاليف المتكبدة في هذا المجال.

(ج) يقدم برنامج الشركات الناشئة دعماً مجانياً من خبراء المعهد لمدة لا تقل عن عامين، مثل تقديم خطط العمل وقياس فعالية استراتيجية الشركة من خلال الأداة المسماة بصمة برنامج المساعدة المالية للشركات الناشئة والشركات في مجال الملكية الفكرية ("IP FOOTPRINT") التي أحدثها المعهد. ويتضمن ذلك البرنامج أيضاً إمكانية الحصول على مساعدة مالية من المعهد من خلال برنامج المساعدة المالية التابع لبرنامج "Pass PI".

(د) برنامج الدورة التدريبية الرئيسية في الملكية الفكرية هو برنامج منخفض التكلفة يتضمن ستة أيام تدريب على مدى ستة أشهر لإرساء ممارسات جيدة في مجال الملكية الصناعية، ولا سيما فيما يتعلق باستراتيجية إيداع البراءات. وهو برنامج يمكنك مما يلي: وضع استراتيجيات الإيداع والإرشاد التي تتكيف مع أهداف المشارك ووفقاً للموارد المتاحة؛ وهيكلة عمليات الإدارة الداخلية للابتكارات والملكية الصناعية؛ وزيادة الاستقلالية في تأمين عملية الابتكار؛ وتحسين عملية صنع القرار الاستراتيجي. ويسمح ذلك البرنامج للمشاركين أيضاً بما يلي: "1" الاتصال بخبير من المعهد مكرس للاستجابة لاحتياجات الشركة المستفيدة؛ "2" والنفاذ إلى شبكة المعهد التي تضم خبراء معترف بهم في مجال الملكية الفكرية والابتكار؛"3" وأن يكون لديك مرشد متخصص في الملكية الفكرية في الشركات والاستفادة من خبرته /خبرتها؛ (4) وتلقي الدعم من الوكالة الحكومية Business France الممولة من المعهد، إذا حدد التقييم الحاجة إلى التطوير الدولي.

(ه) برنامج "Pass PI" هو آلية للمساعدة المالية تسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة بالنفاذ إلى خدمات مستشار البراءات. ومن خلال ذلك البرنامج، يشجع المعهد الشركات المستفيدة على تنفيذ التوصيات وبالتالي تحسين استراتيجية الابتكار في مجال الملكية الصناعية. ويُخصص ذلك البرنامج للشركات الناشئة المبتكرة والشركات الصغيرة والمتوسطة التي خضعت لواحد من تقييمات الملكية الفكرية الأولية التي يجريها المعهد أو تمت زيارتها وبعدها أوصي بتنفيذ إجراءات جديدة.

(و) سوق البراءات ("Bourse Brevet") عبارة عن منصة على الإنترنت[2] تتيح البحث عن البراءات المقترحة للترخيص وإجراء اتصالات مع أصحاب البراءات واقتراح براءات للترخيص. وتحتوي تلك المنصة أيضاً على وثائق

[2] https://bourse-brevets.inpi.fr/?/.

تعليمية حول: "1" تحضيرات التفاوض بشأن اتفاقية الترخيص؛ "2" ونماذج عن العقود؛ "3" واتفاقية نموذجية بشأن السرية والتزامات ما بعد التوقيع بموجب العقد.

(ز) يقدم المعهد أيضاً العديد من الدورات التدريبية المفتوحة للجمهور، بما في ذلك موضوع تغطية اتفاقيات الترخيص، عند الاقتضاء.

اليابان

15. يلتزم مكتب اليابان للبراءات بدعم أنشطة منصة ويبو غرين بنشاط والترويج لتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيات السليمة بيئياً في جميع أنحاء العالم. وشاركت العديد من الشركات اليابانية بنشاط في منصة ويبو غرين (المرتبة الثانية من حيث عدد المستخدمين والتكنولوجيات المسجلة). وبدعم من صندوق اليابان الاستئماني للملكية الصناعية (المشار إليه فيما يلي بعبارة "الصندوق")، نُظمت عدة أنشطة مختلفة لدعم منصة ويبو غرين، مثل الأنشطة الترويجية للشركات اليابانية. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح مكتب اليابان للبراءات شريكاً لـويبو غرين في فبراير 2020، مما رفع عدد الشركاء اليابانيين إلى 19.

16. ويمكن تعزيز نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية من خلال تطوير أنظمة الملكية الفكرية وتحسينها. وفي ضوء ذلك، قام مكتب اليابان للبراءات بعدد من أنشطة التعاون لتحسين أنظمة الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وقد تبرع طوعاً بحوالي 80 مليون فرنك سويسري في المجموع للصندوق لمدة 32 عاماً، ودعم مبادرات الويبو لتطوير أنظمة الملكية الفكرية في البلدان النامية. وبلغت في عام 2019 مساهمة مكتب اليابان للبراءات 5.78 مليون فرنك سويسري. وقد ساعد الويبو على النهوض بمبادرات لتعزيز البنى التحتية التقنية والمعرفية، بما في ذلك الدورات التدريبية وإيفاد الخبراء ودعم الحوسبة. وأرسل المكتب 403 خبراء إلى 38 بلدا في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا، ودعا 1862 شخصاً من 65 بلدا إلى اليابان من عام 1996 إلى عام 2019.

17. كما يقوم مكتب اليابان للبراءات بأنشطة التعاون الخاصة به. فعلى سبيل المثال، عقد دورة تدريبية حول التعاون الأكاديمي والصناعة ونقل التكنولوجيا في أغسطس 2019، ووجهت الدعوة للمشاركة فيها إلى 24 فرداً يمارس إدارة الملكية الفكرية في الجامعات ومعاهد البحث من 11 بلدا. وقدمت الدورة، من خلال المحاضرات المتمحورة حول كيفية تقدم التعاون بين المجالين الصناعي والأكاديمي ونقل التكنولوجيا في اليابان، طرق ومبادرات تتسم بالكفاءة والفعالية لإدارة الملكية الفكرية. كما أجرى المتدربون مناقشات حول حلول للتحديات التي تواجهها مؤسساتهم.

18. وفيما يتعلق بتطوير الإطار القانوني الوطني المتعلق بنقل التكنولوجيا في الماضي عندما قدمت الجامعات ومعاهد البحث الأكاديمي العديد من نتائج البحث المتميزة، فإن الصناعات لم تقم بتطويرها وتسويقها بشكل كامل. كما لم يكن لدى الجامعات أقسام متخصصة في قضايا الملكية الفكرية. وكانت هناك حاجة متزايدة لخلق منظمات ترخيص التكنولوجيا في الجامعات لتعزيز مسألة قيام البراءات بحماية نتائج أبحاثها ونقل تلك الإنجازات الناجحة إلى الصناعات، أي توقيع اتفاقيات ترخيص مع الشركات. ونتيجة لذلك، تم سن قانون تعزيز نقل التكنولوجيا من الجامعات إلى مشغلي الأعمال الخاصة في مايو 1998 من أجل دعم إنشاء منظمات ترخيص التكنولوجيا في الجامعات.

19. وعلاوة على ذلك، في الماضي، عندما كانت تُمنح حقوق الملكية الفكرية على نتائج أنشطة البحث التي تدعمها صناديق الحكومة الوطنية، كانت حقوق الملكية الفكرية تلك مملوكة للحكومة الوطنية. ومن أجل زيادة الحوافز أمام الأفراد (المخترعين)

المشاركين في أنشطة البحث والتطوير وتعزيز استخدام نتائج البحث الناشئة عن التمويل الحكومي بصورة أوسع، قررت الحكومة اليابانية في عام 1999 إطلاق مبادرة للسماح للأفراد بالاحتفاظ بحقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم. وعقب ذلك، سنت النسخة اليابانية من قانون بايه-دول (Bayh-Dole) (المادة 17 من قانون تعزيز القدرة التنافسية الصناعية الحالي).

20. وتتمثل أحد الأمثلة الجيدة على التكنولوجيا التي تم إنشاؤها في إحدى الجامعات والتي تطورت لاحقًا إلى شركة تجارية هو تطوير الثنائيات الباعثة للضوء الأزرق (LED). ونجح في عام 1986 السيد أكاساكي إيسامو الأستاذ بجامعة ناغويا في ذلك الوقت ومساعدوه في إيجاد تقنيات لتركيب نيتريد الغاليوم البلوري الأحادي عالي الجودة (GaN). وفي عام 1987، قامت مؤسسة تطوير الأبحاث اليابانية (الوكالة اليابانية للعلوم والتكنولوجيا حاليا) بتولي مشروع بحث وتطوير بعنوان "تصنيع الثنائيات الباعثة للضوء الأزرق من نيتريد الغاليوم البلوري الأحادي عالي الجودة (GaN)"، والذي قام بموجبه السيد أكاساكي وشركة Toyoda Gosei بتحقيق أول الثنائيات الباعثة للضوء الأزرق (LED) في العالم باستخدام نيتريد الغاليوم البلوري الأحادي عالي الجودة (GaN). وفي عام 1995، قامت شركة Toyoda Gosei بتسويق مصابيح LED الزرقاء. وتُستخدم مصابيح LED الزرقاء حاليا على نطاق واسع ليس فقط في أجهزة الإضاءة ولكن أيضاً في مجالات الاتصالات والرعاية الصحية، مما يساهم في الحفاظ على الطاقة في جميع أنحاء العالم ودعم المزيد من الابتكار.

21. ويشير تقرير الدراسة الصادر عن الوكالة اليابانية للعلوم والتكنولوجيا أنه من عام 1987 إلى عام 1990، خصصت الوكالة 550 مليون ين (حوالي 4.86 مليون فرنك سويسري) لتطوير تكنولوجيا تصنيع مصابيح LED الزرقاء. وبلغ إجمالي مبيعات المنتجات التي تستخدم مصابيح LED الزرقاء من عام 1997 إلى نهاية عام 2005 حوالي 3.6 تريليون ين (31.8 مليار فرنك سويسري)، بما في ذلك مبيعات الهواتف المحمولة وشاشات العرض الملونة الكبيرة الحجم. وخلقت منتجات LED الزرقاء قيمة مضافة تقارب 350 مليار ين (3.10 مليار فرنك سويسري) في الصناعات اليابانية الإجمالية وحوالي 32 ألف وظيفة. ومن عام 1995 إلى عام 2005، تلقت الوكالة اليابانية للعلوم والتكنولوجيا حوالي 4.6 مليار ين (40.7 مليون فرنك سويسري) كرسوم ترخيص.

22. ومن بين المبادرات المحلية لتعزيز نقل التكنولوجيا، يقوم مكتب اليابان للملكية الفكرية والمركز الوطني لمعلومات الملكية الصناعية والتدريب بإجراء "خدمة إرسال مستشاري الملكية الفكرية للتعاون بين الجامعات والصناعات" منذ عام 2016. وهي خدمة تدعم الجامعات لإدارة وترخيص الملكية الفكرية بغرض تسويق "بذور التكنولوجيا". ويقدم المستشارون، بالاتفاق مع مسؤولي الجامعة المسؤولين عن التعاون بين الجامعات والصناعات، الدعم المتعلق بما يلي: "1" اكتشاف وتقييم بذور التكنولوجيا وإطلاق مشاريع تعاون بين الجامعات والصناعات؛ "2" والبحث عن الشركات الشريكة المحتملة؛ "3" وصياغة استراتيجيات الملكية الفكرية، مع مراعاة نماذج الأعمال المناسبة؛ "4" واستخراج الاختراعات ومنحها البراءات من خلال نتائج البحث والتطوير واستحداث محفظة براءات؛ "5" وإبرام العقود مع الشركات الشريكة، وغير ذلك.

نيجيريا

23. يحتوي القسم 3(1)(أ) من قانون البراءات والتصاميم النيجيري على شرط الكشف، مما يلزم جميع المودعين بالكشف الكامل عن التكنولوجيا وراء اختراعهم، وهو ما يتيح نقل التكنولوجيا. ويمكن أن تشجع مدة البراءات، المتمثلة في 20 عاماً، المنصوص عليها في القسم 7(1)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي بدورها تعزز نقل التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك،

يشجع الاعتراف بحق المودعين في المطالبة بالأولوية الأجنبية المزيد من الإيداع الأجنبي مع مضاعفة نقل المزيد من التكنولوجيا.

الفلبين

24. أقرت الفلبين مؤخراً ثلاثة قوانين جديدة لمساعدة الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة. وهي تثبت من خلال ذلك أن الابتكار هو محور سياسات التنمية في البلاد.

25. وصودق على قانون الجمهورية رقم 11293، المعروف أيضاً باسم قانون الابتكار الفلبيني، ليصبح قانوناً في 17 أبريل 2019. ويهدف هذا القانون بشكل أساسي إلى إنشاء وتوسيع نطاق الإجراءات في جميع مستويات ومجالات التعليم والتدريب والبحث والتطوير بغية تعزيز الابتكار وتدويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وبموجب ذلك القانون، تتبنى الحكومة نظرة أشمل في وضع أهدافها واستراتيجياتها الخاصة بالابتكار، بحيث تغطي جميع أنواع ومصادر الابتكار المحتملة. وأنشأ قانون الابتكار الفلبيني لجنة مشتركة بين الوكالات، وهي المجلس الوطني للابتكار، لوضع أهداف الدولة في مجال الابتكار والأولويات والاستراتيجية الوطنية طويلة الأجل، بما في ذلك صياغة وثيقة استراتيجية وأجندة الابتكار الوطنية. ومن المتوخى أن تقوم الحكومة من خلال برنامج تطوير الابتكار في الشركات الصغيرة والمتوسطة بتعبئة وكالاتها المختلفة للعمل جنباً إلى جنب مع المنظمات الخاصة لتقديم برامج الدعم التقني و/أو المالي للتدريب الخاص بتطوير رواد الأعمال مهنيا. ويعد صندوق الابتكار أحد البرامج البارزة في إطار قانون الابتكار الفلبيني، حيث ستُقدم المنح لرواد الأعمال والشركات المؤهلة التي تعمل على إيجاد حلول مبتكرة تعود بالنفع على الفقراء والمهمشين. وفيما يخص الملكية الفكرية، يفرض قانون الابتكار الفلبيني إنفاذ قانون الملكية الفكرية الفلبيني، بالإضافة إلى تشريعات الملكية الفكرية الأخرى ذات الصلة (مثل قانون التجارة الإلكترونية، وقانون نقل التكنولوجيا، وما إلى ذلك)، من أجل حماية الحقوق الاستئثارية للعلماء والمخترعين والمبتكرين في ملكيتهم الفكرية وإبداعاتهم. وعلاوة على ذلك، يتولى مكتب الفلبين للملكية الفكرية إجراء إصلاحات تسعى إلى تعزيز وتبسيط وترشيد تسجيل البراءات والعلامات التجارية وحق المؤلف والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية لضمان حماية الابتكار من التملك غير المشروع.

26. ودخل القانون الجمهوري رقم 11337، المعروف باسم قانون الشركات الناشئة المبتكرة، حيز النفاذ في 6 أغسطس 2019. ويهدف إلى تبسيط المبادرات الحكومية وغير الحكومية في المجالين المحلي والدولي من أجل خلق فرص عمل وفرص جديدة وتحسين الإنتاج وتعزيز الابتكار والتجارة في الفلبين. ويسعى ذلك القانون إلى توفير مزايا ضريبية لجميع الشركات الناشئة المسجلة في الفلبين. وستشمل الوكالات الحكومية المكلفة بتنفيذ البرامج والمزايا والحوافز تقديم إعانات كاملة أو جزئية لتغطية ما يلي:"1" تكاليف معالجة وثائق الأعمال؛ "2" ومعالجة المطالبات مع الوكالات الحكومية الأخرى؛ "3" واستغلال المرافق والمكاتب والمعدات والخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية أو الخاصة، واستغلال الأماكن والمرافق الحكومية المعاد استخدامها؛ "4" ومنح المساعدة في مشاريع البحث والتطوير والتدريب والتوسع.

27. ويسمح القانون الجمهوري رقم 11057، المعروف باسم قانون أمن الممتلكات الشخصية، باستخدام الممتلكات الشخصية (بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية) كضمان في تأمين التزامات القروض.

سنغافورة

28. نفذت سنغافورة بروتوكول الملكية الفكرية الوطني في 2018 لتسهيل نقل التكنولوجيا من الحكومة إلى الشركات التجارية والشركات الناشئة. ويحقق البروتوكول الفوائد التالية:

"1" تسريع تسويق الملكية الفكرية الخاصة بالشركات على نحو فعال من خلال اتباع ممارسات الملكية الفكرية المبسطة في معاهد البحث والجامعات والوكالات العامة؛

"2" وخلق قدر أكبر من المرونة في شروط الملكية الفكرية التي تلبي احتياجات الشركة؛

"3" وتحقيق التوازن بين المصالح التجارية للشركات والمصلحة الوطنية المتمثلة في خلق أقصى قيمة من البحث والتطوير الممولين من القطاع العام.

وتتمتع الوكالات العامة بفضل بروتوكول الملكية الفكرية الوطني في سنغافورة، بنهج معياري ومبسط لإدارة الملكية الفكرية المستمدة من البحث والتطوير الممولين من القطاع العام، مع وجود مرونة في منح التراخيص الاستئثارية أو غير الاستئثارية، وحتى إسناد الملكية الفكرية إلى الصناعات لتشجيع تسويق تلك الملكية الفكرية.

29. وتتمثل الآلية الأخرى لتشجيع تقاسم واستغلال التكنولوجيا المحمية ببراءة في ترخيص البراءات. وتنص المادة 53 من قانون الراءات في سنغافورة على ترخيص مخطط الحقوق الذي يشجع الترخيص الطوعي للتكنولوجيا وتبادل المعرفة، حيث يُعرض على أصحاب البراءات تخفيضاً كبيراً في رسوم التجديد. ويحق لأطراف ثالثة البحث عن معلومات حول البراءات من خلال عروض الترخيص الطوعية تلك على موقع منصة IP2SG لمكتب سنغافورة للملكية الفكرية.

زمبابوي

30. تشترط المادة 9(3) من قانون البراءات أن يقدم نص البراءة مواصفات كاملة للاختراع والطريقة التي يتم بها إنجازه. ويجب على المودعين أيضاً الكشف عن أفضل طريقة لإنجاز الاختراع المعروف لهم في وقت تقديم المواصفات. كما ينص القانون على ترخيص الحقوق (المادة 29)، مما يساهم في نقل التكنولوجيا بشكل فعال.

31. وبالإضافة إلى ذلك، تنص السياسة الوطنية للملكية الفكرية واستراتيجية التنفيذ في زمبابوي على إنشاء نظام لإدارة الملكية الفكرية في مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص، من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على آلية لمراقبة التراخيص، لأغراض إنشاء نظام ترخيص وطني نموذجي، وإنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار.

[نهاية الوثيقة]